

دولة ليبية

حكومة الإنقاذ الوطني



وزير العدل

قرار وزير العدل المكلف

رقم ( ٣١٩ ) لسنة "٢٠١٦م"

بشأن إضافة موظف لقراره رقم (114) لسنة 2016م

بشأن تسوية الأوضاع الوظيفية لبعض الموظفين

وزير العدل :-

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (44) لسنة 2014م بشأن أعلان حالة التغير والتبعة العامة وتكليف رئيس حكومة إنقاذ وطني.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (46) لسنة 2014م بشأن منح الثقة لحكومة الإنقاذ الوطني.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (50) لسنة 2012م بإعتماد الهيكل التنظيمي وإختصاصات وزارة العدل وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء لحكومة الإنقاذ الوطني رقم (1) لسنة 2014م بشأن تكليف وزارء ب مباشرة أعمالهم.
- وعلى كذا السيد/أمين عام مجلس الوزراء رقم "1132" المورخ في 22/3/2016م.
- وعلى كذا السيد/وزير العدل رقم "1187" المورخ في 24/3/2016م بشأن تكليف السيد/إبراهيم رمضان خصيبي لتولي مهام وزير العدل.
- وعلى قرار السيد/وزير العدل رقم (114) لسنة 2016م بشأن تسوية الأوضاع الوظيفية لبعض الموظفين.
- وعلى كذا السيد/رئيس فرع وزارة العدل مصراتة رقم (287) المورخ في 25/5/2016م.
- وعلى كذا السيد/أمين سر لجنة شؤون الموظفين رقم (بلا) المورخ في 4/4/2016م.
- وعلى محضر اجتماع لجنة شؤون الموظفين الثالث لسنة 2016م المنعقد بتاريخ يوم الثلاثاء الموافق 2/2/2016م.
- وعلى مرسى السيد/مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية.

فقر

— (1) —

يضاف الموظف/وليد محمد أحمد بيك، التابع لفرع وزارة العدل مصراتة "وحدة النقل والحركة" لقرار السيد/وزير العدل رقم (114) لسنة 2016م بشأن تسوية الأوضاع الوظيفية ويصنف على الدرجة الرابعة اعتباراً من تاريخ مباشرته للعمل.

— (1) —

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

إبراهيم رمضان خصيبي

وكيل الوزارة والمكلف بمهام وزير العدل

الموافق ٢٠١٦ / ٥ / ١٧  
وزير العدل